تعلق قدرة الله تعالى وارادته بافعال العبد ويصح ان يكون المراد بالجزء الاختياري
نفس الحركات الاختيارية اي ان للعبد صفة اختيارية ظاهرا وهي فعله الذي يقع
باختياره لما يقع اضطرارا كحركة المرتعش وعلى هذا يكون الجزء الاختياري من
الموجودات ويتعلق به الخلق وبعض ما قام به من ذات العبد كاليد مثلا اذا حركها
والرجل اذا حركها وهكذا ويصح ان يكون المراد به القدرة التي بها التمشي المختار
والارادة التي بها ترجيحه وقد علمت كلا ومحلا وعلى الاخير حيث قدرت الاختيار
كان من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة على ما هو مشهور في امثاله ويصح ان
يراد به العقل الذي يميز به ما يحسن اختياره وما يقبح وهو مخلوق ايضا وفي كون
محله القلب او الدماغ خلاف مشهور قال الخيالي ويجب ان يعلم ان جميع افعال
الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب الا ان بعض الادلة لا يجري الا في المكلف
فلذلك خصوه العباد بالذكر اه ويقويه قولهم في الحيوان متحرك بالارادة واما
من قال الارادة من خواص فاعله عنى الارادة الكاملة اذا علمت هذا كله فقول
هذا المؤلف اذهب طايفة من اهل السنة الى ان قدرة العبد شرط صحيح لما علمت
انه كلام الجمهور خلافا لصاحب التبصرة وقد علمت انه غير مناسب وان الاليق
بالشرطية والسببية الارادة وقوله لا تاثير للقدرة يعني الله تعالى في فعله وايجاده
اي لفعل العبد يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه ويجاب بان العبارة على
حذف مضاف اي في متعلق فعله وايجاده او انه اطلق المصدر واراد اسم المفعول
او انه تجريد مبالغة على حد قولهم فيها دار الخلد او المراد فعل العبد بالمعنى الحاصل
بالمصدر وايجاد عطف على تاثير عطف تفسير وقوله على الاختلاف بينهما في انه
هل الخ اي في جواب انه هل اي فيما هو الجواب الصحيح عن هذا الاستفهام وقوله
قال الى الثاني الاشعري اي وهو انه لا دخل له ليس بصحيح لما علمت ان له دخلا قطعا

بالسبب

بالسبب او الشرط العاديين وقد صدر به هو في كلامه نعم لا يقال الله تاثيرا اصلا
فلعل هذا هو مراده بنفي الدخلية اي لا مدخل له غير ما تقدم والى الاول الماتريدي
اي ان له مدخلا وهو الاختيار والارادة اللذان هما غير مخلوقين لله تعالى على ما يدل
عليه اخر كلامه وباقي ما فيه وقوله ان الله تعالى خلق في العبد قدرة واختيارا
اي ارادة والعطف مغاير وقوله في العبد مجمل وقد مر تفصيل محل كل منهما وقوله
ثم اوجد فعله ثم للترتيب الذكري او الرتبي باعتبار التعقل لا باعتبار الواقع والا
نا في قوله بعد مقارنا وقد مر ايضاح ذلك وقوله وقال الماتريدي الخ قوله فوافق
الاشعري في ذلك كلام مجمل اذ ظاهره ان الماتريدي والاشعري متفقان من كل
وجه في القضاء والقدر وقد بينا لك في صدر المجموع ان القدرين وظيفة القدرة
عند الاشعري ومن وظيفة التكوين عند الماتريدي فالمراد توافقهما في مطلق
انهما بقضاء وقدر وقوله الاختياريات الجزئية والارادات القلبية العطف
للتفسير والقيد ان لبيان الواقع لان الاختيارات القائمة بالعبد ليست الا جزئية
قائمة بقلبه اي اللطيفة الربانية المتعلقة به وقوله القائمة بالعباد اي بقلوبهم
الخ اوضحناه وقوله فقال انها لعدم كونها موجودة الخ ليس بصحيح بل ارادة العبد
واختياره موجودان في الخارج قطعا يصح عقلا رويتهما لولا المانع العادي
فهو مخلوق لله تعالى كغيرهما من الموجودات على ما اعلمناك فان اراد هذا القايل
بالموجود ما حس بالفعل لزمه ان علمنا بل وعلم الله تعالى وصفاته وكل ما مجمعنا
عنه غير موجود وكفى بذلك ضلالة على ان قصده اثبات شيء له مدخل عند الماتريدي
وحيث كانت عدمية فليس من العبد حتى وايضا حيث كانت ليست مخلوقة
للعبد كما انها ليست مخلوقة لله تعالى فما معنى كونها مدخلا لشيء من العبد وبالجملة
هذا كلام لا يستقيم نعم قد علمت ان بعضهم قال توجيه الارادة وصرفها ليس بجعل جاعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)